نشرة صندوق النقد الدولي

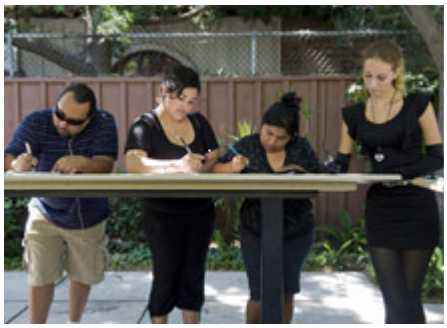

متقدمون للعمل في كاليفورنيا: يتعين على الحكومات تخفيض الدين وإنشاء وظائف جديدة (الصورة: (Joshua Sudock/Orange County Register

الراصد المالي

الحكومات تواجه موقفا حرجا في سياساتها المعنية بالدين والنمو

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢٠ سبتمبر ٢٠١١

- تزايد الدين العام يفرض القيود على الميزانيات العمومية في الاقتصادات المتقدمة
- على الاقتصادات الصاعدة أن تستخدم المكاسب المتحققة للوقاية من المخاطر العالمية
- على البلدان منخفضة الدخل زيادة الإيرادات وتوجيه الإنفاق الاجتماعي للمستحقين

الحكومات في جميع أنحاء العالم تواجه موقفا حرجا – فكيف تستطيع خفض الديون والعجز ودعم النمو وتوظيف العمالة بينما يخيم القلق على الأسواق المالية مؤديا إلى اهتزاز التعافي الاقتصادي العالمي.

قال صندوق النقد الدولي في العدد الأخير من تقريره بعنوان **الراصد المالي** إن جميع الحكومات تواجه صعوبة في اختيار السياسات الملائمة. ويتعين على العديد منها تطوير خططها الرامية إلى خفض الديون والعجز على المدى المتوسط، ثم إبلاغها للمستثمرين والأسواق المالية.

وقال السيد كارلو كوتاريللي ، مدير إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي التي أصدرت التقرير، إن وتيرة التصحيح المالي الصحيحة في الأجل القصير سوف تعتمد على كثافة ضغوط السوق التي تواجه كل بلد، وحجم المخاطر التي تهدد النمو فيه، ومدى مصداقية البرنامج الذي وضعه كل بلد للمدى المتوسط.

في **كلمة** ألقتها الأسبوع الماضي السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في العاصمة واشنطن قالت سيادتها إن المسارعة بالتقشف يمكن أن تضر بالتعافي الاقتصادي وتزيد من صعوبة احتمالات توظيف العمالة. وعلى المدى القصير، يجب أن يركز صناع السياسات على التدابير التي تحقق أكبر مردود مقابل التكلفة، والتي تنشئ وظائف جديدة وتعطي النمو دفعة البدء، وتأخذ اعتبارات التوزيع العادل في الحسبان.

ويُنشَر تقرير **الراصد المالي** مرتين سنويا لتتبع الإنفاق العام والمديونية والعجز المالي الحكوميين في مختلف أنحاء العالم. وتصدر تحديثات ربع سنوية في شهري يناير ويوليو.

وأصدر صندوق النقد الدولي كذلك تقريره المعنون **آفاق الاقتصاد العالمي** وأشار إلى أن التعافي العالمي أصابه الضعف. ومن المتوقع أن يبلغ النمو في الاقتصادات المتقدمة حوالي ١,٦% في ٢٠١١. أما الاقتصادات الصاعدة والنامية، فيتوقع أن يصل معدل النمو فيها إلى ٦,٤% في عام ٢٠١١.

التقدم مستمر في ٢٠١١

تحقق الاقتصادات المتقدمة والصاعدة تقدما مطردا هذه السنة نحو تخفيض عجز المالية العامة، ويتماشى عموما معدل التقدم المحرز مع التوقعات الواردة في عدد إبريل ٢٠١١ من تقرير *الراصد المالي*.

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط العجز ٦,٧% من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات الصاعدة في ٢٠١١، محققا تحسنا قدره ٠,٤% مقارنة بما ورد في توقعات **عدد إبريل ٢٠١١ من هذا التقرير**.

وقال الصندوق إنه من المتوقع أن ينخفض العجز في الولايات المتحدة إلى ٩,٦% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١١. وقد تراجع العجز الكلي بنسبة ١% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالتوقعات الواردة في عدد إبريل من تقرير الراصد المالي. ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى اقتران زيادة الإيرادات الحكومية بتباطؤ وتيرة الإنفاق.

ويتنبأ الصندوق بحدوث انخفاض كبير في عجز الولايات المتحدة في ٢٠١٢ إلا أنه لا يتضمن الأثر الكامل لبرنامج إنشاء الوظائف الذي اقترحه الرئيس أوباما. وحسبما ورد في تحليلات الصندوق، من شأن هذا البرنامج توفير دعم جدير بالترحيب للنمو وإنشاء الوظائف على المدى المتوسط، إلا أنه يتعين إدراجه ضمن خطة واضحة لتخفيض العجز والدين في الأجل المتوسط.

وتتعامل **أوروبا** مع أزمة الديون الحكومية وآثارها على البنوك في سياق عزمها على خفض المديونية والعجز بينما تواصل سعيها للحفاظ على النمو الاقتصادي. وحسبما ورد في تحليلات الصندوق، من المتوقع أن ينخفض العجز في منطقة اليورو بنحو ٢% من إجمالي الناتج المحلي خلال العام الجاري و١% في العام القادم. وبإمكان البلدان التي تشهد أوضاع تمويل مواتية نسبيا أن تختار إبطاء وتيرة التصحيحات على المدى القصير، مع اتخاذ تدابير تعويضية لاحقا إذا تدنت آفاق النمو بدرجة ملحوظة. أما البلدان التي تعاني من ارتفاع تكاليف الاقتراض من الأسواق المالية فيتعين عليها تنفيذ جميع خططها الرامية إلى خفض العجز ودون إبطاء.

وقد تسبب زلزال اليابان المدمر وموجة تسونامي في شهر مارس في إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي وكان لهما أثر بالغ على الإيرادات والنفقات الحكومية.

لكن مشكلات اليابان المالية ترجع إلى ما قبل الكوارث الطبيعية الأخيرة، ويتعين على الحكومة تحديد مجموعة من التدابير لخفض أعلى نسب الدين والعجز بين الاقتصادات المتقدمة خلال السنوات المقبلة، وذلك بعد معالجة قضايا الإعمار والإنفاق الاجتماعي لمساعدة الاقتصاد على النهوض.

ديون ثلاثية الأرقام في الاقتصادات المتقدمة

رغم أن معظم البلدان تعتزم إجراء التخفيضات لكبح ديونها، فإن الدين العام في الاقتصادات المتقدمة يتوقع أن يتجاوز ١٠٠% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١١. ومعظم هذه الزيادة منذ عام ٢٠٠٧ هو نتيجة هبوط إجمالي الناتج المحلي والإيرادات الحكومية من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية.

ويوضح هذا العدد من "الراصد المالي" من خلال خارطة للمخاطر التي تهدد استمرارية المالية العامة أن هذه المخاطر لا تزال مرتفعة في الاقتصادات المتقدمة ككل، وأن التفاوت بين البلدان ازداد منذ إبريل ٢٠١١.

الاقتصادات الصاعدة

وعلى وجه الإجمال، من المتوقع أن ينخفض العجز بنسبة ١% من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات الصاعدة في عام ٢٠١١ وبنسبة ٠,٢٥% في عام ٢٠١٢، حسبما ورد في تقرير الصندوق. ورغم الفروق فيما بين الاقتصادات الصاعدة، حيث يشهد بعض البلدان ارتفاع أسعار السلع الأولية وقوة التدفقات الرأسمالية، فإن صندوق النقد الدولي ينبه إلى أن بعض البلدان يعاني أيضا من ضغوط على المالية العامة يتعين كبحها في السنوات القليلة القادمة.

ضغوط أسعار الغذاء والوقود

تمكنت بلدان الدخل المنخفض من تجاوز الأزمة بنجاح نسبي، وهو ما يرجع في جانب منه إلى الاحتياطيات الوقائية التي تمكنت من تكوينها في فترات الرخاء. فقد استطاعت الإنفاق في فترة الهبوط الاقتصادي للمساهمة في دعم اقتصاداتها، وبدأت تخفيض الإنفاق في عام ٢٠١٠ مع تحسن ظروفها الاقتصادية.

وقد تباطأت وتيرة تخفيض العجز والديون في بلدان الدخل المنخفض في عام ٢٠١١ في ظل مخاطر ازدياد أسعار الغذاء والوقود. وسوف يتعين على هذه البلدان توجيه الإنفاق الاجتماعي إلى مستحقيه، وتعبئة إيرادات إضافية، وتوخي كفاءة الإنفاق للمساعدة على تحقيق الاستفادة القصوى من مواردها المحدودة.

وعلى البلدان الصاعدة وذات الدخل المنخفض أن تقوم بعملية موازنة دقيقة بين مواجهة التكاليف الاجتماعية لارتفاع أسعار الغذاء والوقود من ناحية وإبقاء مستويات العجز والمديونية على مسار قابل للاستمرار من ناحية أخرى.

■ وسوف يصدر صندوق النقد الدولي تقريره المعنون *تقرير الاستقرار المالي العالمي* في ٢١ سبتمبر في العاصمة واشنطن.